

ملاحظات غابرة :

- ١ - الحاجة والأمانة
- ٢ - التبرعات الشعبية
- ٣ - مصرى كريم
- ٤ - وسائل الإرشاد فى الريف
- ٥ - الدقة فى تصميم المشروعات

(١)

كنت أقرأ فى كتاب "مذكراتى فى نصف قرن" للرحوم أحمد شفيق باشا فاستوقف نظرى حديثه عن أمانة السويسريين ، وقد استشهد بعدة حوادث منها أنه ترك مظلمته سهوا ليركب القطار مسرعا ، فلما كشف ضياعها أعلن فى إحدى الصحف عنها فردت إليه وكان أحدهم قد وجدها وسلمها للسلطات ، ومنها أن صبيا فى محل تجار عثر فى صوان تركه أصحابه للإصلاح فطمة من الماس فردها إلى أصحاب الصوان ... إلى آخر الحكايات التى تدل على أن الأمانة خلق شائع هناك .

ورجعت إلى وصفه للحالة الاجتماعية والاقتصادية فى سويسرا فعرفت أن "الكاس" هناك يتقاضى أجرا يقرب من العشرين جنيها فى الشهر ، وهو أصغر دخل فى هذه البلاد الصغيرة السعيدة .

ولم يعز على أن أرجع بتلك الأمانة إلى أصولها . وهى التربية الصالحة والثقافة العقلية والتهذيب النفسى ، والرقى الاجتماعى ... ومن وراء هذه العوامل جميعا ، عامل أهم منها جميعا ، ذلك هو الغنى ...

فالغنى هو الذى يعصم نفوس السويسريين من التمدنى إلى السرقة أو التكتة على اللقى . والشعب هو الذى يمدح بهذا الخلق الفاضل ، والمستوى المادى الرفيع الذى يعيشون فيه ، هو الذى يمكنهم من السمو التمسى والتهذيب الخلقى والعقلى .

ولقد رجعت بذكري إلى ما يتهم به بعض المصريين المساكين من قلة الأمانة ، فتوالت على خيالي تلك الصور البائسة المحتاجة ، وهي التي لا ترمي الأمانة ، ولا تتورع في إخفائها ، فوجدت أن الحاجة هي التي تدفع بهؤلاء إلى هذا الخلق المردول ، وأن الأمانة تقوم على الشبح أول ما تقوم .

ولو أن هذه الجماهير في مصر محرومة من التهذيب والتعليم ، فإنها مظلومة في اتهامها بقلة الأمانة ، فحوادث رد الأمانات الضائعة في مصر ليست قليلة ، وحوادث العمال الصغار ، والسعاة والفراشون والخدم الذين يعثرون بأثمن الأشياء فيردونها ليست بالحوادث النادرة ولا القليلة .

وإنى لأعتقد أن المصري هو أشد أهل الأرض استعدادا للفضائل الاجتماعية ، وأنه مع الظروف التي تحيط به ، لا تزال هذه الفضائل عميقة في نفسه ، وأن الحاجة هي وحدها التي تخرجه عن فضائله وتعلمه جميع الرذائل التي تشكو منها على الإطلاق .

وفزوا لهذا الشعب ما يحتاج إليه ثم انظروا بعد ذلك في أخلاقه ، وسترونه أفضل الشعوب وأقلها جرائم ومخالفات ... إنه شعب عريق ، ومظم الجرائم الفاشية فيه مصدرها الجوع ، والبقية من هذه الجرائم مرجعها إلى العناصر الدخيلة على العنصر المصري الصحيح ، من هذه الشعوب التي استعمرت مصر على ممر القرون !

(٥٢)

” أنشأ اللورد نفيلد شركة خيرية رأس مالها عشرة ملايين جنيه للتوسع في الأبحاث الطبية ، وترقية المصالح الطبية والصحية ، والبحث التجاري والصناعي ، والعناية بالأشخاص الطاعين في السن وراحتهم .“

هذا الخير الصغير في حجمه ، الكبير في معناه ، هو كل الفارق بيننا وبين الشعوب المتحضرة ، بين أغنيائنا وأغنياء تلك الشعوب ، بين نظرتهم هناك للواجب الذي يفرضه عليهم ثراؤهم ، ونظرتهم هنا للناع الذي يتجه لهم ثراؤهم . وهذا الفارق ياخص جميع الفوارق بيننا وبينهم .

عشرة ملايين من الجنيها تروصد هناك لمثل هذه الأغراض في مرة من المرات . ومعلم واحد لا يروصد لمثل هذه الأعمال ، ومع ذلك يشكون هناك من ”التناهي في الغنى والتناهي في الفقر“ كما يقول مستر إيدن ، ويعدون العدة لتعديل هذه الأحوال حتى لا يوجد عندهم ”صنف الأغنياء المتعطلين ، حسب تعبير مستر تشرشل .“

والمسألة ليست مسألة غنى وفقير ، إنما هي مسألة شعور اجتماعي بالواجب على القادرين نحو العاجزين ، مسألة ضريبة اختيارية يفرضها القادرون على أنفسهم لأنهم لا يستطيعون أن يصموا آذانهم عن سماع نداء الواجب ، ولا أن يعموا أعينهم عن النظر إلى حاجات شعبهم . وأغنياء أوروبا وأمريكا يضربون الأمثال في كل يوم على تبرعات ضخمة من هذا القبيل ، ومنهم "كارينجى" الذى تبرع بثمانية وتسعين مليوناً من مائة مليون من الجنيهات ، ثم استثمر هذين المليونين حتى وصل إلى خمسة ملايين فتبرع بها كذلك بعد وفاته لأعمال البر .

وما من شك في أن أغنياءنا جميعاً سينظرون إلى مثل هذا الرجل نظرة العقلاء إلى المجنون الذى يدفعه جنونه إلى التبرع بهذه الملايين ، ذلك أنهم ينظرون إلى الدنيا من زاوية واحدة هى زاوية المصلحة الشخصية الصغيرة .

وليس أدل على تخلفنا في هذا المضمار من أن مشروع أسبوع البر حيناً وصل رقم التبرعات به إلى ثمانية وتسعين ألفاً من الجنيهات هالنا وكبرنا ، وأن مشروع تحسين الصحة القروية حيناً ظفر بسبعة عشر ألفاً من الجنيهات عددناه ناجحاً ، وأن يوم المستشفيات وصل إلى نحو أربعين ألف جنيه فحمدنا الله .

وهذه الألواف التى اجتمعت لهذه المشروعات جميعاً كان يمكن أن يتبرع بها مصرى واحد فلا تضر ثروته ولا تؤثر في ميزانيته ، فلدنا عدد من أصحاب الملايين وعدد من أصحاب مئات الألواف . ولكنهم يعيشون لأنفسهم فلا يشعرون بالواجب الاجتماعى المفروض عليهم . ولدينا اليوم مشروع من مشروعات الموسم ، مشروع مكافحة التشرذم ، فى حاجة ماسة إلى التبرعات الشعبية السخية ، والأموال مكدسة فى خزائن أثرياء الحرب ، فلعلنا نرى الأريحية الاجتماعية والإنسانية تدفع بهم إلى التبرع بشئ يرفع رءوسنا أمام الشعوب المتحضرة التى تحب مستر كارينجى والأورد نيلد وأمثالهما من المحسنين النبلاء .

(٣)

وقبل أن نندى يجب أن نذكر مصرىاً كريماً فى القرن العشرين ذلك هو "سيد جلال" . لقد تبرع هذا الرجل فى كل مناسبة من المناسبات بمبلغ يعد كبيراً جداً بالقياس إلى ثروته ، تبرع لمكافحة الحفاء ، وليوم المستشفيات ، وللطاعم الشعب ... وفى مرة كتب أحد أصحاب الملايين المصريين مقالا حاراً يدعو فيه إلى تيسير الحياة على الفقراء ! فإنا كان من "سيد جلال" إلا أن ترجم هذا المقال إلى لغة "الشيكات" فتبرع بمسائة جنيه ، ولم يتبرع كاتب المقال إلا بالورق والمداد !

وأخيراً يسبق "سيد جلال" بمناسبة مشروع تحويل الدين المصرى إلى نموذج من الوطنية الكريمة لا يخطر لأحد أثيرائنا على بال ، بل ربما عدوه جنونا لا يقل عن جنون "كارينجى" السابق الذكر .

لقد ارسل "سيد جلال" إلى وزير المالية شيكا بالف جنيه ، وقال : إن هذا المبلغ ثمن شراء عشرة من سندات الدين الجديد ، وذلك لإحراقها مساهمة منى في تخفيف عبء الدين عن خزنة الدولة ، وإننى اعتقد أن المساهمة في مشروع تحويل الدين العام لا تكون بشراء سندات القرض ، فإن ذلك عمل راجح يستحق صانعه التهنئة على توفيقه في استغلال ماله على وجه حسن مضمون ، وإنما تكون المساهمة في تخفيف عبء الدين بالاشتراك في تسديده ، وكم تمنيت لو كنت قادرا على أن أساهم بمبلغ أكبر من هذا المبلغ المتواضع ، ولعلى بهذا المثل الصغير أفتح الباب أمام أغنيائنا وأثريائنا لكي يساهموا بعشرات الألوف ومئاتها ، فإن الفرد لا يعد ثريا إذا كانت دولته مدينة " .

وكل تعليق على هذا العمل يعد لغوا ، فإنه ليبدو أن هذا الرجل من طينة أخرى غير طينة الأثرياء المصريين ، فهو يحسن الظن بهم لأنه يقيسهم إلى نفسه ، وينتظر منهم أن يقلدوه بأداء بعض ما عليهم للأمة فيتبرعون كما تبرع بعشرات الألوف ومئاتها ، ثم يحسن الظن بهم فيعتقد أنهم يحسون إحساسه الوطنى العالى "بأن الفرد لا يعد ثريا إذا كانت دولته مدينة" !

.. أيها الرجل الكريم ، ليت لنا من مثلك عشرة فقط ، إذن لرفعنا رءوسنا أمام العالم المتحضر ونحن مطمئنون !

(٤)

يتصدى لإصلاح الريف المصرى في بعض الأحيان جماعة ممن لا يعرفون شيئا عن الريف ولا يتصورون وسائل الحياة فيه .

وهم يجلسون على مكاتبهم المريحة في القاهرة ثم "يتفتنون" في اقتراح وسائل الإصلاح ومن بين هذه الوسائل التى يمتارونها وسيلة الارشاد الاجتماعى أو الصحى أو الزراعى .

فمنهم من يقترح توجيه هذه الإرشادات الغالية عن طريق الراديو ، فيذهب المحاضرون الاجتماعيون والصحويون والزراعيون إلى محطة الإذاعة ، ومن هناك يرسلون أصواتهم بالمحاضرات القيمة المنمقة بعد أن يتعبوا في تمييزها ويدربوا أنفسهم على إلنائها ، ثم يخرجون مستريحى الضمائر لأنهم أدوا الواجب المفروض عليهم للريف ، وأبلغوا نصائحهم وإرشاداتهم لسكان الريف !

وكل هذا جميل ، لولا شئ واحد بسيط ... وهو أن أهل الريف لم يسعوا حرفا واحدا مما قيل لأنهم لا يملكون لسوء الحظ أجهزة استقبال !!!

ولكم ضحكت وأنا أقلب برامج الإذاعة فأرى فيها حديثاً صحياً لمندوب وزارة الصحة عن النظافة في الريف ، أو حديثاً زراعياً لمندوب وزارة الزراعة عن أحسن الطرق لزراعة الذرة الغويجة ، أو حديثاً اجتماعياً عن العادات الضارة في الريف ، أو حديثاً للفلاحة أو اعلان عن الشؤون الريفية ...

إن هؤلاء لا يسمعون أحداً إلا سكان المدن الذين هم ليسوا في حاجة للحديث عن الريف والذين لا يعرفون شيئاً عن هذا الريف المجهول ، أما الذين توجه إليهم الإذاعات فهم في صمت مطبق لا تصل إليهم هذه الأصوات ، لأن الأثير لسوء الحظ لا يتقبل الأصوات مسموعة إلا لأجهزة الاستقبال ، وأهل الريف لا يملكون من هذه الأجهزة إلا آذانهم التي وهبها لهم الله !

ويبدو لبعض المرشدين من مختلف الهيئات أن ترسل بإرشاداتها ونصائحها لا عن طريق المذياع ولكن عن طريق المنشورات المكتوبة . وهؤلاء أكثر واقعية من أولئك الخياليين ولكنهم ينسون أن أكثر من خمسة وتسعين في المائة من الريفيين هم من الأميين الذين لا يقرءون ولا يفهمون ما يقرأ عليهم بلغة المرشدين .

أيها المصلحون الاجتماعيون الغرباء عن الريف ... إن وسائلكم الخيالية لا تجدي ، فإن شتمت إرشاد أهل الريف فبعلوا إليهم وأقيموا بينهم ، وتعرفوا عيوبهم وأمراضهم ، وخطابوهم بلغتهم وطرائقهم ، وكونوا قدوة حية تسمى بينهم . وهذه هي الوسيلة الوحيدة لإرشاد أهل الريف ، إلى أن يفتح الله عليهم فتزول أميتهم ، ويقتنون أجهزة الإذاعة ، ويعرفون الحروف المكتوبة ، وحينئذ خطابوهم كما تشاءون . أيها المرشدون الخياليون !

(٥)

كنت أراجع بعض الأبواب في مشروع الضمان الاجتماعي المقترح في تقرير السيروليم بيفردج . فلنقت نظري إحدى فقراته التي يتحدث فيها عن تخصيص مربات للأطفال في يوم مولدهم ، وكان قد اقترح في فقرة سابقة أن يكون مرتب الطفل الأول سبعة شلنات في الأسبوع وأن يتناقص هذا المعدل بحسب زيادة الأطفال معلا هذا التناقص كما يأتي :

”يمكن القول أنه مهما يقدره الخبراء فإن كل أم تعمل ستة أطفال تعرف أن هؤلاء الأطفال لا يكفون ست مرات مثل ما يكفنه الطفل الواحد من طعام وكساء ووقود ، وأنه إذا احتاج الطفل لسبعة شلنات ، على أساس أسعار ١٩٣٨ (أو ٩ شلنات بأسعار ما بعد الحرب المؤقتة) لسد هذه الحاجات ، فإن ٤٢ شلناً لعائلة تعمل ٦ أطفال (أو ٥٤ شلناً بأسعار ما بعد الحرب)

تبدو أكثر من اللازم. والحق أنه ليس من السهل أن يقدر الإنسان في التقديرات السابقة متى يمكن تبرير إجراء إقاص محسوس في التكاليف عن كل رأس لعدد من الأطفال . هذا ويخصص من السبعة الثلث وهو متوسط ما قبل الحرب ٥/١١ ثلثات للأكل طبقاً لغذاء شخص عادي . وقد يقل التبذير في العائلة الكبيرة ، أما مبلغ ال ٥/١١ شلماً فإنه لا يتسع لأي تبذير . وثلاثة بنسات الوقود هي عبارة عن سدس الفرق المسجل بين عائلة من شخصين وعائلة من ثمانية أشخاص . ويمكن تحقيق اقتصاد ضئيل في العشرة البنسات المخصصة لللبس في العائلات الكبيرة بانتقال الملابس من شخص لآخر . ومتوسط السبعة الثلثات قابل للانتقاد إذا لم يحسب فيه حساب الإيجار ... الخ »

لفتت نظري هذه الدقة في تصميم المشروع ، التي تلتفت إلى توفير الفرق بين معدل الوقود لفردين والوقود لثانية ، وإلى ملاحظة أن ملابس الابن الأكبر تصلح للابن الأصغر فتقل النفقات في العائلة الكبيرة ، وإلى أن قيمة الإيجار لا تتضاعف بنسبة تضاعف أفراد العائلة . وعمل حساب لذلك كله في معدل زيادة المرتبات بزيادة الأولاد .

فهذه الدقة دليل على أن واضع المشروع لم يلتفت للنظريات وحدها ، ولكنه التزم أدق المشاهدات الواقعة في الحياة اليومية ، ووضع تقاريره الحسابية على أساس هذه المشاهدات الواقعية .

وهذا مثل من أمثلة الدقة في تصميم المشروعات نحن في حاجة إليه كلما هممنا بمشروع إصلاحى ، فلا يجوز أن نعتمد على التخمينات والفروض ، بل يجب أن نعتمد على الإحصاءات والوقائع . وهذا المثل نموذج بارع للدقة المطلوبة في المشروعات .